أثر الانفاق العام على أبعاد التنمية المستدامة في ليبيا خلال الفترة من 2000 – 2022

د. عثمان سالم علي عبد المجيد [*1]، د. جمعة مفتاح الكاسح فرحات [2]
[2،1] قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة بني وليد، بني وليد، ليبيا
[*] البريد الإلكتروني (للباحث المرجعي): othmanothmanabdulmajd@gmail.com

The impact of public spending on the dimensions of sustainable development in Libya during the period from 2000 to 2022

Othman Salem Ali Abdulmajid [*1] , Jummah Miftah AlKasih Farhat [2]
[1,2] Department of Economics, Faculty of Economics and Political Science,
Bani Waleed University, Bani Walid, Libya

Received: 20-05-2025; Accepted: 14-07-2025; Published: 26-07-2025

الملخص:

هدفت الدراسة إلى التعرف على مفهوم التنمية المستدامة وقياس أثر الانفاق العام على أبعاد التنمية المستدامة (الاقتصادية – الاجتماعية – البيئية)، واستخدمت المنهج التحليلي الوصفي، وتوصلت إلى أن الإنفاق الحكومي في ليبيا يشكل أداة رئيسية في تمويل القطاعات الاجتماعية الأساسية، كالتعليم والصحة، إضافة إلى دوره غير المباشر في حماية البيئة وتقليل الانبعاثات الكربونية. ورغم عدم تأثيره الفوري على النمو الاقتصادي، إلا أن أثره يظهر بعد فترة تأخير، مما يتطلب من صناع القرار التركيز على الإنفاق الاستثماري طويل الأجل وتقييم فعالية هذا الإنفاق لتحقيق الأثر المطلوب على النمو والتنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: الانفاق العام، التنمية المستدامة، النمو الاقتصادي، أبعاد التنمية، الاقتصاد الليبي.

Abstract:

This study aimed to explore the concept of sustainable development and assess the impact of public expenditure on its three dimensions—economic, social, and environmental—in Libya during the period 2000–2022. The research adopted a descriptive-analytical approach, supported by quantitative analysis using econometric models to examine the relationship between components of public spending and sustainable development indicators.

The results revealed that public spending in Libya serves as a key tool in financing essential social sectors such as education and healthcare, while also contributing indirectly to environmental protection by reducing carbon emissions. Furthermore, the impact of public expenditure on economic growth does not appear immediately but becomes evident over time, highlighting the need for long-term investment-oriented spending to enhance the effectiveness of public expenditure in achieving sustainable development goals.

The study recommends reallocating public spending towards long-term development projects, with continuous evaluation of spending efficiency in promoting sustainable development across its various dimensions.

Keywords: Public spending, sustainable development, economic growth, dimensions of development, Libyan economy.

مقدمة:

يشكل الانفاق العام أحد الأدوات الرئيسية للسياسات المالية التي تعتمد عليها الدول لتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية، ويكتسب هذا الدور أهمية مضاعفة في الدول النامية التي تسعي على توجيه الموارد نحو تحقيق التنمية الشاملة، وتواجه ليبيا تحديات اقتصادية وتنموية كبيرة في ظل ظروف سياسية متقلبة واعتماد مفرط على الإيرادات النفطية، وفي هدا السياق يمثل الانفاق العام أحد الأدوات الرئيسية التي تعتمد عليها الدولة لتحفيز النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، غير أن فاعلية هذا الانفاق مازالت محل جدل واسع خاصة في ظل ضعف المؤسسات وغياب رؤية استراتيجية متكامل.

وفي هذه الورقة تم التركيز على تحليل أثر الانفاق العام في ليبيا على أبعاد التنمية المستدامة خلال الفترة من 2000 إلى 2022 وهي فترة شهدت تحولات سياسية واقتصادية عميقة مم انعكس على نمط تخصيص الموارد العامة وتسعي الدراسة إلى تقديم تحليل قياسي يعكس العلاقة بين مكونات الانفاق العام ومستوي تحقيق مؤشرات التنمية المستدامة، مع محاولة تقييم مدي اتساق السياسات المالية مع متطلبات التنمية المتوازنة والمستدامة في ظل التحديات الاقتصادية القائمة من خلال تحليل قياسي يستند إلى البيانات الاقتصادية الرسمية.

مشكلة البحث:

رغم ارتفاع مستويات الانفاق العام في ليبيا خلال العقدين الماضيين إلا أن مؤشرات التنمية المستدامة لا تزال تعاني من ضعف ملحوظ ويمكن صياغة المشكلة البحثية في التساؤل التالي:

ما مدي تأثير الانفاق العام على أبعاد التنمية المستدامة في ليبيا خلال الفترة (2000 / 2022)؟

فروض البحث:

1. يوجد تأثير معنوي للإنفاق العام على أبعاد التنمية المستدامة في ليبيا خلال الفترة (2000 – 2022)
2. يوجد تأثير إيجابي للإنفاق العام على البُعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في ليبيا (مقاساً بالناتج المحلي الإجمالي).
3. يوجد تأثير إيجابي للإنفاق العام على البُعد الاجتماعي للتنمية المستدامة في ليبيا (مقاساً بمستوى الإنفاق على الصحة ومعدل الالتحاق بالتعليم).
4. يوجد تأثير إيجابي للإنفاق العام على البُعد البيئي للتنمية المستدامة في ليبيا (مقاساً بمستوى الإنفاق على حماية البيئة).

أهمية البحث:

تساهم هذه الدراسة في سد فجوة في الادبيات المتعلقة بفاعلية السياسات المالية في تحقيق التنمية المستدامة في السياق الليبي، كما تقدم إطاراً مفاهيمياً يربط بين أدوات السياسة المالية ومؤشرات الاستدامة، ويوفر نتائج قياسية تساعد صناع القرار على توجيه الانفاق العام نحو أوجه أكثر تأثيراً على التنمية.

اهداف البحث:

1. التعرف على مفهوم التنمية المستدامة.
2. قياس أثر الانفاق العام على أبعاد التنمية المستدامة (الاقتصادية – الاجتماعية – البيئية).
3. تقديم توصيات لزيادة كفاءة وفاعلية الانفاق العام بما يحقق التنمية المستدامة.

منهجية البحث:

تم استخدام المنهج الكمي التحليلي باستخدام النماذج القياسية معتمدا على البيانات السنوية خلال الفترة من 2000 إلى 2022 مأخوذ من مصادر رسمية مثل البنك الدولي والمصرف المركزي الليبي ووزارة التخطيط، ويمثل الانفاق العام المتغير المستقل بينما تكون مؤشرات التنمية المستدامة (الناتج المحلي الإجمالي – الانفاق على الصحة – معدل الالتحاق بالتعليم – الانفاق على البيئة) المتغيرات التابعة.

الدراسات السابقة:

محمد العبيدي: أثر الانفاق العام على التنمية المستدامة في دول المغرب العربي

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين حجم الانفاق العام في دول المغرب العربي وتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية مع التركيز على الانفاق الاجتماعي والبنية التحتية، واستخدمت المنهج الكمي من خلال بيانات بانل من 2000 إلى 2016 وتوصلت إلى وجود علاقة بين الانفاق العام والنمو الاقتصادي، كما أن الانفاق العام على التعليم والصحة ساهم بشكل محدود في تحسين مؤشرات التنمية الاجتماعية.

نورة الزهراني: تحليل العلاقة بين السياسة المالية واهداف التنمية المستدامة في الدول النامية

هدفت الدراسة الى فهم كيف يمكن للسياسات المالية وخاصة الانفاق العام أن تدعم تحقيق اهداف التنمية المستدامة في الدول النامية، حيت اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي بالإضافة إلى استخدام نموذج قياسي بسيط، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن الانفاق العام الموجه إلى التعليم والصحة له اثر إيجابي على مؤشرات التنمية الاجتماعية، كما أن الانفاق البيئي لا يزال ضعيفاً في معظم الدول النامية ، بالإضافة إلى ضرورة إعادة هيكلة أولويات الموازنة العامة لدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

James Peterson:(Government Spending and Sustainable Development; An Empirical Study)

هدفت هذه الدراسة إلى قياس تأثير أنواع مختلفة من الانفاق الحكومي (الاجتماعي – الاستثماري – العسكري) على مؤشرات التنمية المستدامة في مجموعة من الدول ذات الدخل المتوسط، واعتمدت هذه الدراسة على نموذج VAR لتحليل بيانات سنوية خلال الفترة 2000 – 2019، وتوصلت الدراسة إلى أن الانفاق الاستثماري له تأثير طويل الأمد وايجابي على مؤشرات النمو والتعليم، كما أن الانفاق العسكري لم يظهر أي علاقة إيجابية بالتنمية المستدامة.

محاور البحث: تم تقسيم البحث إلى خمسة محاور هي.

المحور الأول: مفهوم الانفاق العام وانواعه.

المحور الثاني: مفهوم التنمية المستدامة واهميتها عالمياً.

المحور الثالث: نبذة عن واقع الاقتصاد الليبي وتحديات التنمية.

المحور الرابع: العلاقة بين الانفاق العام والتنمية المستدامة.

المحور الخامس: تقدير النموذج القياسي.

المحور الأول: مفهوم الانفاق العام وانواعه

مفهوم الانفاق العام

يعرف الانفاق العام بأنه المبالغ التي تنفقها الدولة أو الهيئات العامة من اجل تحقيق اهداف عامة، سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية (أبو نصير 2014، ص42)، ويعتبر الانفاق العام احد المكونات الرئيسية للمالية العامة، وأده رئيسية لتنفيذ السياسات الاقتصادية والاجتماعية للدولة، كما أن دوره توسع في العصر الحديث نتيجة تزايد وظائف الدولة وتعدد التزاماتها تجاه المجتمع (العساف، ص88).

أهمية الانفاق العام. (الشمري، 2018، ص123)

للإنفاق العام أهمية كبيرة تتجلي فيما يلي:

1 – تمويل الخدمات العامة مثل التعليم والصحة والامن.

2 – تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال إعادة توزيع الدخل.

3 – تحفيز النمو الاقتصادي خاصة في أوقات الركود الاقتصادي.

4 – دعم مشاريع البنية التحتية لزيادة الإنتاج ورفع مستويات المعيشة.

أنواع الانفاق العام:

يمكن تصنيف الانفاق العام حسب أكثر من معيار.

1 – حسب الغرض: قد يصنف الانفاق العام من حيت الغرض إلى إنفاق جاري تشغيلي ويشمل النفقات اليومية لتسيير عمل الإدارات العامة مثل الرواتب والنفقات الإدارية (مصطفي، 2021، ص123)، وقد يصنف الانفاق العام من حيت الغرض إلى الانفاق الاستثماري وهو الذي يوجه لخلق أصول ثابته مثل بناء الطرق والمدارس والمشاريع التنموية (أبو نصيرة، 2014، ص45).

2 – حسب الأثر الاقتصادي: أن إنفاق منتج يسهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي مثل الانفاق على البنية التحتية، أما الانفاق الغير المنتج فهو لا يضيف قيمة اقتصادية مباشرة مثل الانفاق على الاحتفالات أو التعويضات (العساف، 2019، ص 90).

3 – حسب الالزام: يمكن تقسيمه إلى الانفاق الالزامي والانفاق التقديري، فبنسبة للإنفاق الالزامي فهو الذي يجب على الدولة القيام به، مثل رواتب موظفي القطاع العام وخدمة الدين، أما بالنسبة للإنفاق التقديري فيمكن تعديله حسب الظروف مثل الانفاق على برامج الدعم (الشمري، 2018، ص59).

4 – حسب الطابع الاجتماعي: يمكن تقسيمه إلى إنفاق اجتماعي يستهدف تحسين الظروف المعيشية للمواطنين، وإنفاق اقتصادي يستهدف دعم الأنشطة الإنتاجية والقطاعات الحيوية. (IMF, 2020).

العلاقة بين الانفاق العام والنمو الاقتصادي:

يري صندوق النقد الدولي أن للأنفاق العام آثراً مباشراً وغير مباشر على النمو الاقتصادي ويعتمد تأثيره الإيجابي على نوعيته وكفاءته، خاصة إذا ما تم توجيهه نحو البنية التحتية والتعليم والصحة (IMF , 2020) .

المحور الثاني: مفهوم التنمية المستدامة واهميتها عالمياً

ظهر مفهوم التنمية المستدامة لأول مرة بشكل رسمي في تقرير مستقبلنا المشترك (Future Our Common) الصادر عن لجنة بورتلاند عام 1987 حيث عرفت التنمية المستدامة بأنها: التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها الخاصة. (WORLD,2015) ويعد هذا المفهوم تطوراً في الفكر الاقتصادي والتنموي، حيث لم يعد الهدف مقتصراً على تحقيق النمو الاقتصادي، بل أصبح من الضروري مراعاة البعد الاجتماعي والبئي جنبا إلى جنب مع البعد الاقتصادي وهو ما يعرف بالأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة.

البعد الاقتصادي:

يشمل تعزيز النمو الاقتصادي، تقليل الفقر وتوفير فرص العمل.

البعد الاجتماعي:

يركز على تحقيق العدالة الاجتماعية، تمكين المرأة وتوسيع فرص التعليم والصحة.

البعد البيئي:

يسعي إلى الحفاظ على الموارد الطبيعية، حماية البيئة، والحد من التغير المناخي.

وقد تعزز هذا المفهوم عالمياً بعد اعتماد اجندة الأمم المتحدة 2030 للتنمية المستدامة في عام 2015 والتي اقرت 17 هدفاً للتنمية المستدامة (SDGs) تشمل مكافحة الفقر، المساواة، العمل المناخي، السلام، والمؤسسات القوية وغيرها، مما جعل التنمية المستدامة الإطار الأساسي للسياسات التنموية في معظم دول العالم.(Sachs,2015).

أهمية التنمية المستدامة عالمياً:

تنبع أهمية التنمية المستدامة عالمياً من كونها رؤية شاملة تتضمن:

1 – الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية لضمان استمراريتها.

2 – تقليل الفجوة بين الدول المتقدمة والنامية.

3 – مواجهة التحديات البيئية مثل الاحتباس الحراري وتدهور التنوع البيولوجي.

ومع تزايد المخاطر البيئية والاجتماعية أصبحت التنمية المستدامة محوراً رئيسياً في السياسات الدولية وشرطاً لتحقيق الاستقرار على المدي البعيد في الدول خصوصاً تلك التي تواجه تحديات اقتصادية أو تعاني من سوء إدارة الموارد. (Unitednations,2015)

وتتجلي أهمية التنمية المستدامة من خلال التجارب العالمية الناجحة كالدول الاسكندنافية التي استطاعت الدمج بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة أو مشاريع الطاقة المتجددة في المانيا التي تسهم في تقليل الانبعاثات الكربونية وتحقيق أمن الطاقة.

ومع ذلك تواجه التنمية المستدامة العديد من التحديات على المستوي العالمي منها نقص التمويل، ضعف التنسيق بين المؤسسات، تفاوت مستويات التنمية بين الدول، والضغوط السياسية والاقتصادية، وتفرض هذه التجديدات ضرورة تبني استراتيجيات مرنة وشاملة تراعي الخصوصيات المحلية.

وفي سياق البلدان النامية وخاصة ليبيا تبرز الحاجة إلى تفعيل مبادئ التنمية المستدامة بشكل عملي لمواجهة التحديات البيئية والاجتماعية والاقتصادية التي تفاقمت في العقود الأخيرة، ويعد تحليل اثر السياسات الاقتصادية وعلى رأسها الانفاق العام مدخلاً مهماً لتقييم مدي توافق الأداء الحكومي مع متطلبات التنمية المستدامة. (Barbier,1987).

المحور الثالث: نبده عن واقع الاقتصاد الليبي وتحديات التنمية

لمحة عامة عن الاقتصاد الليبي:

يعتمد الاقتصاد الليبي بشكل كبير على قطاع النفط والغاز حيث يمثل أكثر من 90% من الإيرادات العامة والصادرات، مما يجعله اقتصاداً ريعياً وهشاً أمام تقلبات أسعار النفط (البحث، 2022، ص 17)، وقد شهدت ليبيا منذ عام 2011 إضرابات سياسية وأمنية انعكست سلباً على الأداء الاقتصادي، فتراجعت معدلات الإنتاج، وزادت معدلات البطالة، وتدهورت البنية التحتية، وقد أشار البنك الدولي إلى أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في ليبيا سجل تقلبات حادة في العقد الأخير نتيجة الصراعات والانقسامات السياسية (World Bank, 2021) .

سمات الاقتصاد الليبي:

يتميز الاقتصاد الليبي بعدة سمات يمكن إجماله في التالي (صوان، 2020، ص 33):

1 – الاعتماد المفرط على النفط كمصدر رئيسي للدخل.

2 – ضعف التنوع الاقتصادي وغياب القطاعات الإنتاجية غير النفطية.

3 – القطاع العام المترهل وسيطرة الدولة على النشاط الاقتصادي.

4 – البطالة المرتفعة خاصة بين فئة الشباب والنساء.

5 – تآكل البنية التحتية نتيجة الصراع وغياب الاستقرار.

تحديات التنمية في ليبيا:

تعاني ليبيا من تحديات كبيرة أمام تحقيق التنمية المستدامة أهمها:

1 – غياب الاستقرار السياسي والأمني: حيث يعد عدم الاستقرار الداخلي أحد أكبر المعوقات أمام جدب الاستثمارات وتحقيق النمو الاقتصادي (عبد العزيز، 2021، ص 58)، فقد أدت الصراعات المتكررة إلى تهجير السكان وتعطيل المشاريع وتفاقم الفقر.

2 – الفساد وضعف المؤسسات: إشارة تقارير دولية إلى ارتفاع معدلات الفساد الإداري والمالي في ليبيا، وغياب الحوكمة الرشيدة، مما يضعف كفاءة إدارة الموارد العامة. (Transparency International,2023)

3 – انخفاض كفاءة الانفاق العام: رغم وفرة الموارد المالية سابقاً لم تنعكس على التنمية البشرية والبنية الأساسية بسبب سوء توزيع الانفاق العام وهيمنة النفقات الجارية. (صوان، 2020، ص39)

4 – التحديات الاجتماعية والبطالة: تواجه ليبيا تحديات كبيرة في سوق العمل حيث تبلغ معدلات البطالة أكثر من 20% ، ويعاني الشباب من محدودية فرص التوظيف في ظل ضعف القطاع الخاص(الباحث، 2022، ص 22).

5 – غياب استراتيجية تنموية واضحة: تفتقر ليبيا إلي رؤية اقتصادية وطنية متكاملة توجه الموارد نحو التنوع والتنمية المستدامة، مما يجعل الاقتصاد عرضة للصدمات الخارجية (UNDP,2022).

المحور الرابع: العلاقة بين الانفاق العام والتنمية المستدامة

يعد الانفاق العام من أهم أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الدول لتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية، وتزداد أهمية هذا الانفاق في الدول النامية لتحقيق التنمية المستدامة التي تقوم على ثلاثة أبعاد رئيسية وهي النمو الاقتصادي العدالة الاجتماعية، والحفاظ على البيئة(UNDP,2022, ص14)

عندما يتم توجيه الإنفاق العام بكفاءة نحو القطاعات الإنتاجية والبنية التحتية والتعليم والصحة، فإنه يسهم بشكل مباشر في تعزيز التنمية المستدامة. حيث يعمل على:

1 – تحسين مستوي الخدمات العامة للسكن

2 – تقليص الفجوة بين الطبقات الاجتماعية

3 – دعم رأس المال البشري وتنمية المهارات

4 – تشيع التحول نجو الاقتصاد الأخضر (IMF, 2021)

أما الإنفاق غير الكفء، الذي يتركز على النفقات الجارية غير المنتجة، فقد يؤدي إلى تشوهات اقتصادية، واستنزاف الموارد، دون تحقيق نتائج تنموية ملموسة (صوان، 2020، ص. 47).

واقع الانفاق العام في ليبيا وأثره على التنمية الاقتصادية:

يلاحظ أن الانفاق العام في ليبيا يتركز بشكل كبير على النفقات التشغيلية مثل الأجور والدعم والمرتبات حيث شكلت هذه البنود أكثر من 60% من إجمالي الانفاق في السنوات الأخيرة، (الباحث، 2022،

ص30)، بينما لا تتجاوز الاستثمارات في قطاعات التنمية مثل (الصحة – التعليم – البنية التحتية – البيئة) نسبة بسيطة من الميزانية مما يضعف فرص تحقيق تنمية مستدامة شاملة.

كما أن ضعف الشفافية والمسألة وغياب الرؤية الاقتصادية الواضحة يؤديان إلى تبديد الموارد العامة، ويحولان دون تحويل الانفاق إلى أداة فاعلة للتنمية (عبد العزيز، 2021، ص61)

ووفقاً لتقرير البنك الدولي فإن ليبيا لم تحرز تقدماً كبيراً في مؤشرات التنمية المستدامة، على الرغم من الانفاق الحكومي المرتفع في بعض الفترات مما يشير إلى وجود خلل في كفاءة توجيه الموارد (World, Bank, 2023)

سبل تفعيل العلاقة بين الانفاق والتنمية في ليبيا

لتحقيق تنمية مستدامة حقيقية في ليبيا من خلال الانفاق العام يقترح ما يلي:

1 – إعادة هيكلة أولويات الانفاق العام نحو القطاعات التنموية.

2 – تقليص الانفاق الاستهلاكي غير المنتج.

3 – تعزيز الرقابة المالية والشفافية في اعداد وتنفيذ الموازنة.

4 – اعتماد رؤية وطنية شاملة للتنمية المستدام.

المحور الخامس: تقدير النموذج القياسي.

لتقدير النموذج القياسي لتحليل أثر الانفاق العام على أبعاد التنمية المستدامة في ليبيا خلال الفترة 2000 – 2022، نحتاج إلى اتباع خطوات منهجية واضحة تشمل:

1 – اختبار خصائص السلاسل الزمنية:

إذا كانت السلاسل غير مستقرة:

تحويل البيانات إلى الفروق الأولى أو استخدام النماذج التكاملية المشتركة (Cointegration) إذا كانت هناك علاقة طويلة الأمد.

2 – صياغة النموذج، تحديد المتغيرات:

أ **– المتغير التابع** (أبعاد التنمية المستدامة ويمكن تمثيله بمؤشرات مثل: معدل النمو الاقتصادي (بعد اقتصادي) – مؤشر التعليم أو نسبة الالتحاق بالتعليم (بعد اجتماعي) – انبعاثات الكربون (بعد بيئي) .

ب– **المتغيرات التابعة :**

الإنفاق على التعليم (EDU).

الإنفاق على الصحة (HEALTH).

الانبعاثات للفرد (CO_2).

المتغير المستقل في كل حالة الإنفاق الحكومي الكلي (GOV_EXP) .

3 – النموذج العام:

يمكنك اختيار نموذج منفصل لكل بعد على حدة

وإذا أردت تحليل التأثير على مؤشر التعليم، يكون النموذج:

$$E_t = \alpha + \beta_1 G_t + \varepsilon t$$

وإذا أردت تحليل التأثير على مؤشر الصحة، يكون النموذج:

$$H_t = \alpha + \beta_2 G_t + \varepsilon t$$

وإذا أردت تحليل التأثير على مؤشر الانبعاثات للفرد، يكون النموذج:

$$CO_t = \alpha + \beta_3 G_2 + \varepsilon t$$

وإذا أردت تحليل التأثير على مؤشر الناتج المحلي الإجمالي حيث يمثل معدل النمو، يكون النموذج:

$$G_t = \alpha + \beta_1 GDP_t + \varepsilon t$$

الجدول (1): يوضح نسبة الانفاق على التعليم وعلى الصحة وعلى الانبعاثات الكربونية للفراد كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي في ليبيا للفترة من 2000 إلى 2022.

GDP (%)	CO_2	HEALTH	EDU	GOV	Year
5.5	8.68	1.62	6.04	18.45	2000
6.8	8.43	2.14	5.78	19.02	2001
1.5	8.44	3.17	7.76	15.67	2002
9.4	8.83	2.63	6.31	12.49	2003
4.8	8.52	2.23	5.42	13.18	2004
7.9	9.08	1.63	5.78	11.31	2005
6.1	8.86	1.50	5.28	10.07	2006
4.2	8.10	1.61	4.81	13.40	2007
2.7	8.55	1.52	3.70	12.08	2008
-3.0	8.87	2.46	4.09	18.23	2009
5.0	9.17	2.29	4.33	17.46	2010
-60.0	6.71	2.54	6.42	43.70	2011
104.5	9.93	2.92	7.41	24.37	2012
-13.6	9.99	3.65	4.97	31.66	2013
-24.0	9.72	3.43	5.71	42.65	2014
10.6	8.29	4.02	7.51	50.84	2015
-2.8	7.75	4.16	9.91	48.42	2016
26.7	8.17	3.10	8.86	40.27	2017
-19.0	8.35	3.48	9.27	35.34	2018
2.4	8.33	3.96	8.36	43.61	2019
-59.7	6.68	5.59	9.74	48.34	2020
31.4	8.30	4.47	6.91	34.63	2021
3.5	8.36	3.15	5.06	30.80	2022

المصدر: تجميع من الباحث (World Bankو WHOو UNESCO)

4 – تفسير النتائج:

اولاً: أثر الانفاق العام على التعليم.

معامل الانفاق العام (0.0859) وهو موجب ولديه دلالة إحصائية (P= 0.000) وهذا يعني أن كل زيادة في الانفاق الحكومي بنسبة واحدة تؤدي إلى زيادة الانفاق على التعليم بنسبة 0.086% من الناتج المحلي، كما أن R-squared = 0.447 أي أن 44.7% من التغيرات في الانفاق على التعليم يمكن تفسيرها من خلال الانفاق الحكومي.

اظهرت نتائج التقدير أن الانفاق الحكومي له تأثير موجباً ومعنوياً على الانفاق في قطاع التعليم لليبيا خلال الفترة (2000 – 2022) حيث من خلال النتائج تبين أن التعليم في ليبيا يعتمد إلى حد كبير على التمويل الحكومي، حيث تشكل المخصصات العامة المصدر الرئيسي لتغطية الانفاق على البنية التحتية التعليمية، مثل الأجور والخدمات التعليمية المختلفة، تعكس هذه النتيجة أهمية دور الدولة في دعم رأس المال البشري باعتباره مكوناً أساسياً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

الجدول (2) أثر الانفاق الحكومي على التعليم.

Source |	**SS**	**df**	**MS**	**Number of obs =**	**23**
F(1, 21) =	**16.97**				
Model |	**32.4615394**	**1**	**32.4615394**	**Prob > F =**	**0.0005**
Residual |	**40.1673443**	**21**	**1.91273068**	**R-squared =**	**0.4470**
Adj R-squared =	**0.4206**				
Total |	**72.6288837**	**22**	**3.3013129**	**Root MSE =**	**1.383**
edu |	**Coef.**	**Std. Err.**	**t**	**P>|t|**	**[95% Conf. Interval]**
gov |	**.0859477**	**.020863**	**4.12**	**0.000**	**.0425607 .1293347**
_cons |	**4.120352**	**.6449603**	**6.39**	**0.000**	**2.779084 5.461621**

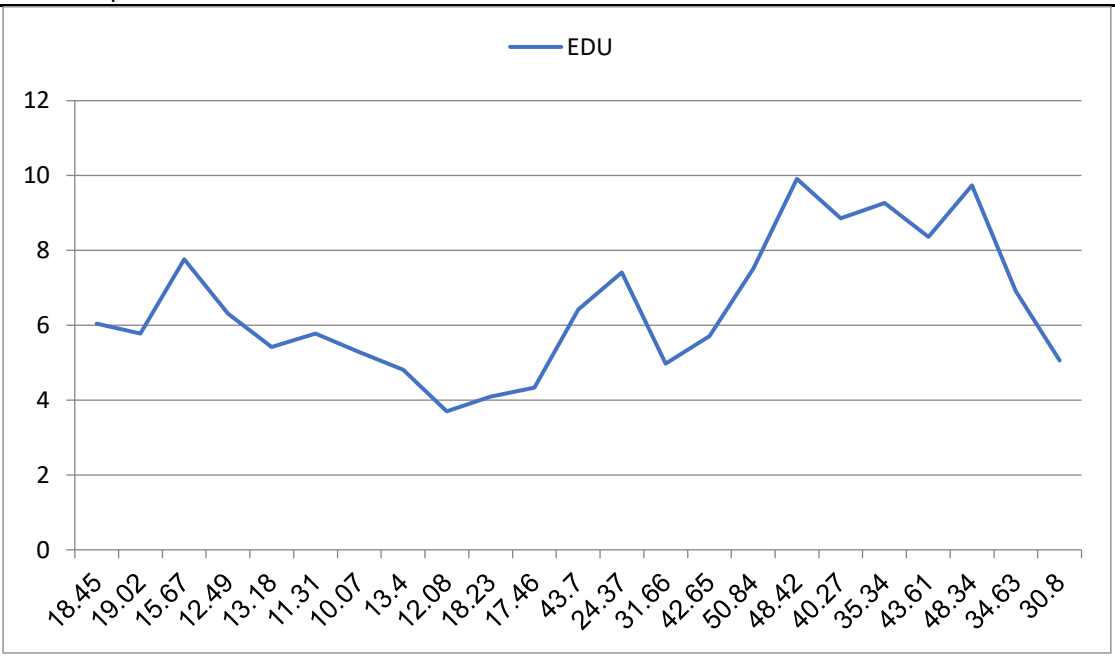

الشكل (1): أثر الانفاق الحكومي على التعليم.

ثانياً: أثر الانفاق العام على الصحة.

معامل الانفاق العام (0.0621) وهو موجب ولديه دلالة إحصائية (P= 0.000) وهذا يعني أن كل زيادة في الانفاق الحكومي بنسبة واحدة تؤدي إلى زيادة الانفاق على الصحة بنسبة 0.0621% من الناتج المحلي الاجمالي، كما أن R-squared = 0.663 أي أن 66.3% من التغيرات في الانفاق على الصحة يمكن تفسيرها من خلال الانفاق الحكومي.

أظهرت النتاج وجود علاقة طردية ومعنوية بين الانفاق الحكومي والانفاق على الصحة، وهذا يدل على الدور المباشر للسياسة المالية في تمويل الخدمات الصحية، بما في ذلك بناء المستشفيات، وتوفير الادوية والمعدات الطبية، وتطوير برامج الرعاية الصحية، مما ينعكس ايجاباً على الصحة العامة للسكان ويعزز من جودة رأس المال البشري على المدي الطويل.

الجدول (3): أثر الانفاق الحكومي على الصحة.

Source |	**SS**	**df**	**MS**	**Number of obs**	**=**	**23**
F(1, 21)	**=**	**41.34**				
Model |	**16.9651629**	**1**	**16.9651629**	**Prob > F**	**=**	**0.0000**
Residual |	**8.61741094**	**21**	**.410352902**	**R-squared**	**=**	**0.6632**
Adj R-squared	**=**	**0.6471**				
Total |	**25.5825738**	**22**	**1.16284426**	**Root MSE**	**=**	**.64059**
health |	**Coef.**	**Std. Err.**	**t**	**P>|t|**	**[95% Conf.**	**Interval]**
gov |	**.0621339**	**.0096634**	**6.43**	**0.000**	**.0420379**	**.08223**
_cons |	**1.206671**	**.2987341**	**4.04**	**0.001**	**.5854195**	**1.827923**

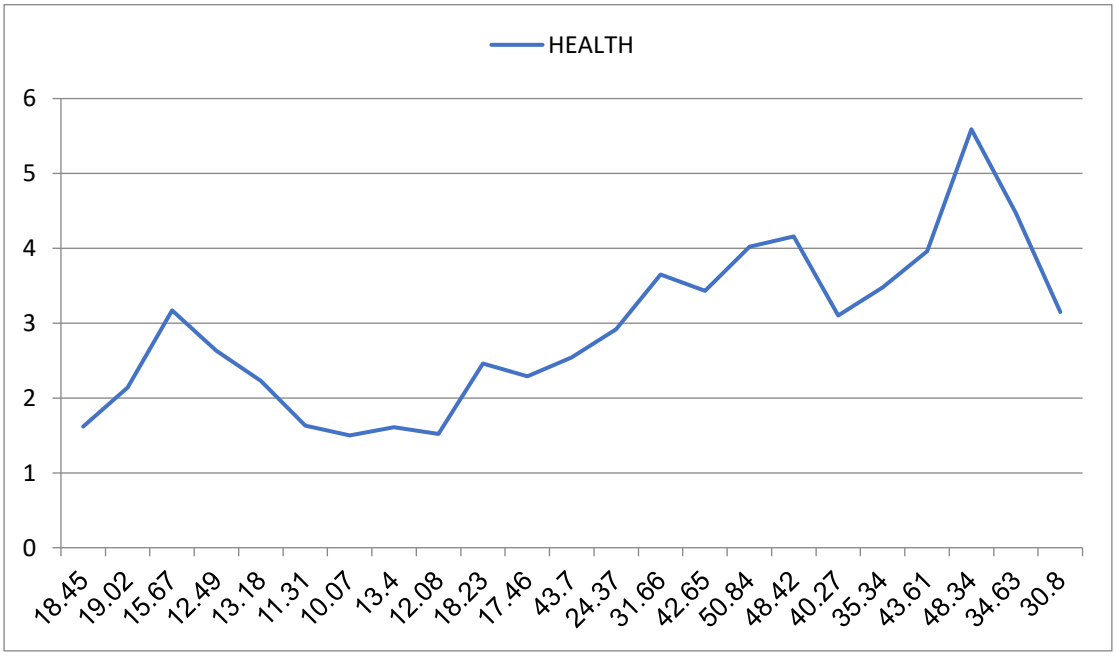

الشكل (2): أثر الانفاق الحكومي على الصحة.

ثالثاً: أثر الانفاق العام على الانبعاثات الكربونية (CO2).

معامل الانفاق العام (0.0237−) وهو سالب ولديه دلالة إحصائية عند الحدود المقبولة (P= 0.05) وهذا يعني أن كل زيادة في الانفاق الحكومي بنسبة واحدة تؤدي إلى انخفاض في الانبعاثات الكربونية بنسبة 0.024% من الناتج المحلي الاجمالي، كما أن R-squared = 0.17 وهي منخفضة ولكن العلاقة ذو دلالة إحصائية.

اوضحت النتائج أن العلاقة بين الانفاق الحكومي والانبعاثات الكربونية في ليبيا هي علاقة عكسية وله دلالة إحصائية عند 5%، وهذا يعني أن زيادة الانفاق الحكومي قد ساهمت في تحسين الظروف البيئية عبر تمويل مشاريع البنية التحتية البيئية وبرامج الحد من التلوث، أو تحسين أنظمة النقل والطاقة، مما ادي إلى تقليص نسب الانبعاثات الكربونية، وتنسجم هذه النتيجة مع اهداف التنمية المستدامة في بعدها البيئي، حيث يمكن أن يعزز الانفاق العام من قدرة الدولة على التوجه نحو اقتصاد أكثر استدامة

(ملاحظة: الاشارة سالبة لأن زيادة الانفاق الحكومي ستؤدي إلى انخفاض الانبعاثات وتحسين الظروف البيئية المحيطة)

الجدول (4): أثر الانفاق الحكومي على الانبعاثات.

Source |	**SS**	**df**	**MS**	**Number of obs =**	**23**
F(1, 21) =	**4.31**				
Model |	**2.45847451**	**1**	**2.45847451**	**Prob > F =**	**0.0504**
Residual |	**11.9862479**	**21**	**.570773709**	**R-squared =**	**0.1702**
Adj R-squared =	**0.1307**				
Total |	**14.4447224**	**22**	**.65657829**	**Root MSE =**	**.7555**
co2 |	**Coef.**	**Std. Err.**	**t**	**P>|t|**	**[95% Conf. Interval]**
gov |	**-.0236528**	**.0113968**	**-2.08**	**0.050**	**-.0473537 .0000481**
_cons |	**9.180563**	**.3523206**	**26.06**	**0.000**	**8.447872 9.913254**

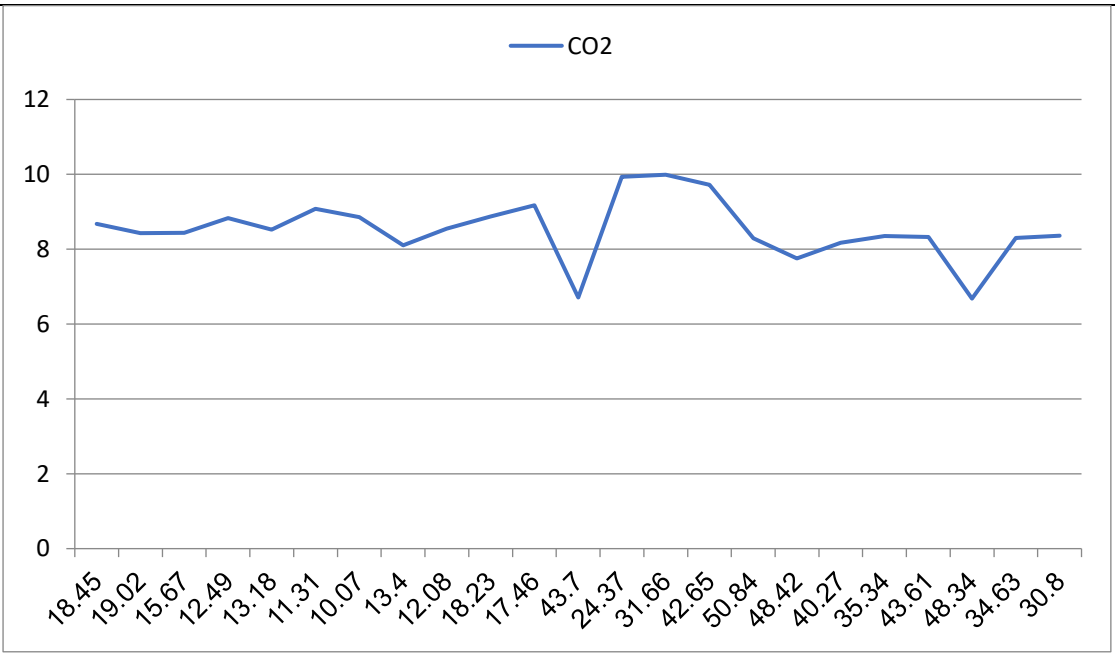

الشكل (3): أثر الانفاق الحكومي على الانبعاثات.

رابعاً: أثر الانفاق العام على النمو الاقتصادي.

معامل الانفاق العام (0. 342) وهو موجب وليس له دلالة إحصائية (P= 0.517) وهذا يعني أنه لا يوجد تأثير مباشر ومهم للإنفاق الحكومي في السنة الحالية على النمو الاقتصادي ولكن التأثير إيجابي للإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي عند تأخير البيانات للسنة الماضية (0.967) وهو موجب وذو دلالة إحصائية (P = 0.38)، حيث أن كل زيادة في الانفاق الحكومي بنسبة 1% في السنة الماضية تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي بنسبة 0.97% في السنة الحالية، كما أن R-squared = 0.29 .

أظهرت النتائج عدم وجود علاقة معنوية بين الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في السنة الحالية، حيث تبين أن معامل الانفاق الحكومي غير معنوي من الناحية الإحصائية ، وهذ يعني أن اثر الانفاق الحكومي لا يظهر بشكل فوري ربما بسبب تعقيدات هيكل الاقتصاد، وضعف كفاءة الانفاق، وطبيعة المشروعات الممولة التي قد تتطلب فترات زمنية أطول لتحقيق مردود اقتصادي ملموس، أما في السنة الماضية فإن الانفاق الحكومي له علاقة موجبة ومعنوية بالنمو الاقتصادي، وهذا يرجع إلى طبيعة الاستثمارات الحكومية التي تتطلب فترة زمنية لتحقيق اثرها على الناتج المحلي الإجمالي، خاصة في مشروعات البنية التحتية، والتنمية البشرية، التي تحتاج إلى وقت لتؤتي ثمارها على النشاط الاقتصادي الكلي.

الجدول (5): أثر الانفاق الحكومي (في السنة الحالية GOV) على النمو الاقتصادي GDP (العلاقة غير معنوية إحصائياً).

Source |	SS	df	MS	Number of obs =	16
F(1, 14) = 0.44					
Model |	297.186144	1	297.186144	Prob > F =	0.5166
Residual |	9398.91136	14	671.350811	R-squared =	0.0307
Adj R-squared = -0.0386					
Total |	9696.0975	15	646.4065	Root MSE =	25.91
gdp |	Coef.	Std. Err.	t	P>|t|	[95% Conf. Interval]
gov |	.3421127	.5141972	0.67	0.517	-.7607306 1.444956
_cons |	6.701391	13.47444	0.50	0.627	-22.1984 35.60118

الجدول (6): أثر الانفاق الحكومي (في السنة الماضية GOV-1) على النمو الاقتصادي GDP (العلاقة معنوية إحصائياً).

Source |	SS	df	MS	Number of obs =	15
F(1, 13) = 5.36					
Model |	2806.56498	1	2806.56498	Prob > F =	0.0375
Residual |	6801.92835	13	523.225258	R-squared =	0.2921
Adj R-squared = 0.2376					
Total |	9608.49333	14	686.320952	Root MSE =	22.874
gdp |	Coef.	Std. Err.	t	P>|t|	[95% Conf. Interval]
Gov-1 |	.967188	.4176069	2.32	0.038	.0650031 1.869373
_cons |	-9.651378	12.2356	-0.79	0.444	-36.08479 16.78203

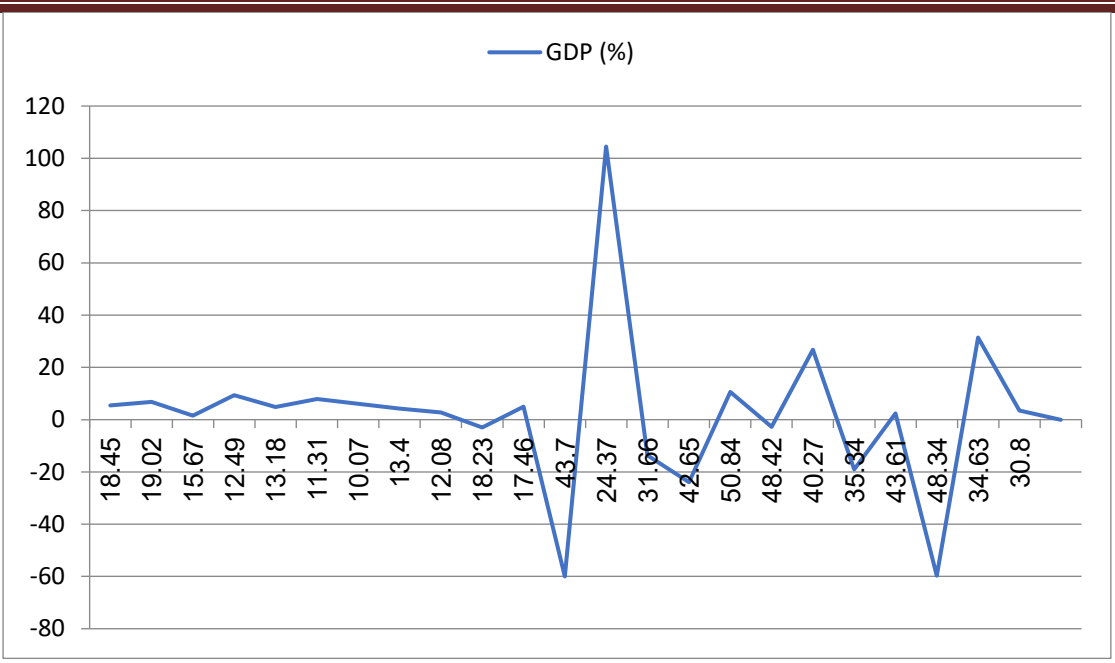

الشكل (4): أثر الانفاق الحكومي (في السنة الماضية GOV−1) على النمو الاقتصادي GDP (العلاقة معنوية إحصائياً).

النتائج:

- الإنفاق العام يُعد أداة حيوية للسياسة المالية، لكن فعاليته تعتمد على كفاءته وتوزيعه بين النفقات الجارية والاستثمارية.(IMF, 2020)
- التنمية المستدامة تقوم على ثلاثة أبعاد متكاملة: الاقتصادي، الاجتماعي، والبيئي.
- العلاقة النظرية تشير إلى أن التوزيع الأمثل للإنفاق يساهم في تحسين مؤشرات التنمية.
- الاقتصاد الليبي يعتمد بشكل مفرط على الإيرادات النفطية.
- ضعف التنوع الاقتصادي وتدهور البنية التحتية يعوقان جهود التنمية.
- النفقات الجارية (الأجور والدعم) تستحوذ على معظم الميزانية العامة.
- توضح النماذج القياسية أن الإنفاق الحكومي في ليبيا يشكل أداة رئيسية في تمويل القطاعات الاجتماعية الأساسية، كالتعليم والصحة، إضافة إلى دوره غير المباشر في حماية البيئة وتقليل الانبعاثات الكربونية. ورغم عدم تأثيره الفوري على النمو الاقتصادي، إلا أن أثره يظهر بعد فترة تأخير، مما يتطلب من صناع القرار التركيز على الإنفاق الاستثماري طويل الأجل وتقييم فعالية هذا الإنفاق لتحقيق الأثر المطلوب على النمو والتنمية المستدامة.

التوصيات:

1 – تعزيز الإنفاق الحكومي الموجه للقطاعات الاجتماعية (التعليم والصحة) نظرًا لتأثيره المباشر والفعال في تحسين هذه الأبعاد.

2 – تخصيص موارد للبرامج البيئية والمشاريع التي تسهم في خفض الانبعاثات.

3 – مراعاة الأثر الزمني للإنفاق الحكومي عند إعداد السياسات المالية، والتركيز على الإنفاق الاستثماري لتحفيز النمو الاقتصادي المستقبلي.

4 – تطوير آليات متابعة وتقويم فعالية الإنفاق الحكومي لتحقيق مخرجات ملموسة ومستدامة.

5 – تبني إصلاحات مؤسسية تعزز من كفاءة إدارة المال العام.

6 – توجيه سياسات الإنفاق العام نحو القطاعات الاجتماعية والتنموية ذات التأثير الإيجابي المباشر على النمو المستدام.

قائمة المراجع:

1 أبو نصير، عبد الوهاب: المالية العامة، (القاهرة: دار الفكر العربي، 2014).

2 العساف، خالد: مبادئ المالية العامة، (الرياض: دار المريخ،2019).

3 الشمري، فهد: السياسة المالية والنقدية، (بيروت: المؤسسة الحديثة، 2018).

4 مصطفي، حسين: المالية العامة والنظام الضريبي، (عمان: دار اليازوري العلمية، 2021).

5 IMF. (2020). Public Expenditure Review. International Monetary Fund.

6 World Commission on Environment and Development (WCED). (1987). Our Common Future. Oxford University Press.

7 Sachs, J. D. (2015). The Age of Sustainable Development. Columbia University Press.

8 United Nations. (2015). *Transforming our World: the 2030 Agenda for* Sustainable Development. UN.

9 Barbier, E. B. (1987). The concept of sustainable economic development. Environmental Conservation.

10 الباحث، محمد: الاقتصاد الليبي بين الريعية والتحديات، (طرابلس: دار المعرفة، 2022)

11 World Bank. (2021). *Libya Economic Monitor*. Washington, D.C.: World Bank Publications.

12 صوان، عارف: الاقتصاد الليبي والتحول المطلوب، (بنغازي: مركز الدراسات الاستراتيجية، 2020)

13 عبد العزيز، فتحي: الازمات السياسية وآثارها على التنمية في ليبيا، (مصراته: دار الحكمة، 2021).

14 Transparency International. (2023). *Corruption Perceptions Index 2023*. Retrieved from https://www.transparency.org

15 UNDP. (2022). *Sustainable Development Strategy for Fragile States*. United Nations Development Programme.